

Distr.: General
14 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

البنود 35 و 40 و 86 و 135 من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا
وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا وآثارها على السلام
والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم
الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

رسالة مؤرخة 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسائلنا السابقة بشأن اندلاع الأعمال العدائية في الأراضي الأذربيجانية المحتلة منذ

27 أيلول/سبتمبر 2020 نتيجة للعمل العدواني الذي ارتكبه أرمينيا ضد أذربيجان، أشرف بإبلاغكم بما يلي:

على الرغم من وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية الذي تم الاتفاق عليه خلال اجتماع وزيري خارجية أذربيجان وأرمينيا في موسكو في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بوساطة من الاتحاد الروسي، من أجل السماح بعودة الرفات وأسرى الحرب، فإن القوات المسلحة الأرمينية تواصل، اعتباراً من الساعة 12:00 من ظهر يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020، مهاجمة المدنيين والبنى التحتية المدنية عمداً في أذربيجان.

فمباشرة بعد إقرار وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، أطلقت القوات المسلحة الأرمينية النار على

مقاطعتي أعدام وتارتار في أذربيجان. وبعد بضع ساعات، حاولت شن هجوم باتجاه هدروت وجبرائيل.

وأصيب عامل طبي بجروح خطيرة نتيجة لإطلاق النار من جانب القوات الأرمينية على مركبة

طبية صحية عليها علامة مميزة ظاهرة، كانت تقوم بجمع رفات الجنود الأرمن في منطقة سوغوفشان.



وفي ليلة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2020، تعرضت غانجا، ثاني أكبر مدن أذربيجان، لهجوم صاروخي من مقاطعة فاردنينيس في أرمينيا. وتقع المدينة على بعد نحو 40 كيلومترا من خط المواجهة و 72 كيلومترا من نقطة إطلاق الصواريخ. وقد دمر الهجوم الصاروخي بالكامل مبنى سكنيا في وسط غانجا، مما أدى إلى احتجاز سكانه تحت الأنقاض. وقُتل نتيجة لذلك 10 مدنيين، من بينهم 4 نساء، وأصيب 34 مدنيا، من بينهم 16 امرأة و 6 أطفال، بجروح. وبالإضافة إلى ذلك، لحقت أضرار جسيمة بـ 10 مبانٍ سكنية وأكثر من 100 من المنشآت المدنية الأخرى في المدينة.

وفي اليوم نفسه، تعرضت مدينة مينغاتشيفير، الواقعة أيضا بعيدا عن خط المواجهة وعلى بعد 104 كيلومترا من الحدود مع أرمينيا، لهجوم بقذيفة تسليحية من جانب القوات المسلحة الأرمينية. وقد سقطت القذيفة بالقرب من مبنى المحطة الحرارية لتوليد الكهرباء في أذربيجان، التي تقع في مجمع مينغاتشيفير للطاقة الكهرومائية، وهو أكبر خزان للمياه في جنوب القوقاز.

وفي 12 و 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020، تعرضت مقاطعات أجبادي وأغدام وغورانبوي وتارتار في أذربيجان للقصف بالصواريخ والمدفعية من مختلف الاتجاهات، مما أدى إلى وقوع إصابات بين المدنيين وتدمير الممتلكات المدنية والعامة.

ونتيجة للهجمات المباشرة والعشوائية التي تشنها القوات المسلحة الأرمينية على المدن والبلدات والقرى في أذربيجان، قُتل حتى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020 ما عدده 41 مدنياً، بمن فيهم أطفال ونساء ومسنون، وجرح 211 مدنياً وُدْمِرَ أو تضرر 1 185 منزلاً خاصاً، و 57 مبنى سكنياً، و 148 من الأهداف المدنية الأخرى، و 37 مدرسة (12 في تارتار، و 11 في أغدام، 5 في غانجا، و 4 في فيزولي، و 3 في غورانبوي، و 1 في باردا، و 1 في أجبادي).

وتشكل هجمات أرمينيا الموجهة ضد المدنيين، وقتلها للمدنيين وإصابتهم بجروح، وشنها هجمات ألحقت أضراراً عشوائية أو غير متناسبة بالمدنيين والأهداف المدنية في أذربيجان، جرائم حرب بموجب القانون الدولي الإنساني، وهي جرائم تتحمل مسؤوليتها أرمينيا وتتسبب عنها أيضاً مسؤولية جنائية فردية بالنسبة للجنة.

وليس هناك ما يثير الدهشة في تجاهل أرمينيا الواضح للقواعد العالمية للسلوك المتحضر. ومن المناسب التذكير ببعض الحقائق الأساسية.

فقد صاحبت الترحيل القسري لنحو 250 000 أذربيجاني من ديارهم في أرمينيا في نهاية الثمانينات أعمال قتل واختفاء قسري وتدمير للممتلكات ونهب. وفي نهاية عام 1991 وبداية عام 1992، حصدت الحرب الشاملة التي شنتها أرمينيا على أذربيجان عشرات الآلاف من الأرواح وتسببت في دمار هائل للبنى التحتية المدنية وممتلكات المدنيين وسبل عيشهم في بلدي. واستولت أرمينيا على جزء كبير من أراضي أذربيجان، بما في ذلك إقليم ناغورنو كاراباخ والمقاطعات السبع المجاورة له وبعض الجيوب، وما زالت تلك الأراضي تخضع لاحتلالها في انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993).

وتم تطهير الأراضي المحتلة عرقياً من جميع الأذربيجانيين، مما اضطر أكثر من مليون شخص إلى ترك ديارهم وممتلكاتهم في هذه الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّلَ 3 890 مواطناً أذربيجانياً في عداد المفقودين نتيجة للنزاع منذ بداية هذا الشهر، بمن فيهم 719 مدنياً. ومن بين المدنيين، هناك 71 طفلاً،

و 267 امرأة، و 326 من كبار السن. وثبت أن 872 شخصا من بين 3 890 مفقودا كانوا إما أسرى حرب أو رهائن، بمن فيهم 605 جنود و 267 مدنيا، منهم 29 طفلا، و 98 امرأة، و 112 مسنا. وقد رفضت أرمينيا باستمرار كشف مصير الأشخاص المفقودين الموجودين تحت سيطرتها وإجراء تحقيق فوري وفعال في مصير الأشخاص المفقودين، وذلك في انتهاك لالتزاماتها الدولية.

وعلاوة على ذلك، بذلت أرمينيا جهودا هادفة من أجل ترسيخ الاحتلال، وتعزيز قواتها العسكرية في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، وتغيير طابعها الديمغرافي والثقافي والعمراني ومنع عودة مئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين قسرا إلى ديارهم وممتلكاتهم في تلك المناطق.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباهكم مرة أخرى إلى التقرير المتعلق بجرائم الحرب في الأراضي المحتلة بجمهورية أذربيجان ومسؤولية جمهورية أرمينيا، الذي يبحث جرائم الحرب الكبرى التي قامت أرمينيا وعملائها ومسؤولوها وأولئك الذين تتحمل المسؤولية المباشرة عنهم بارتكابها في الفترة بين عامي 1992 و 2019 في أراضي أذربيجان الخاضعة حاليا للاحتلال (A/74/676-S/2020/90). ويخلص التقرير إلى مسؤولية أرمينيا عن مجموعة متنوعة من جرائم الحرب، منها جرائم متصلة بوفيات أو إصابات في صفوف المدنيين؛ والممتلكات المدنية؛ وإساءة معاملة الأشخاص المحتجزين وأسرى الحرب؛ وأخذ الرهائن؛ والتطهير العرقي والتشريد القسري وتغيير طابع الأراضي المحتلة؛ وتدمير التراث الثقافي؛ وإلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية. ووفقا للتقرير، فإن بعض السلوك الذي يشكل جرائم حرب قد يرقى أيضا إلى مستوى جريمة الإبادة الجماعية، حيث استُهدف الأشخاص ذوو الأصل الأذربيجاني بسبب جنسيتهم و/أو أصلهم العرقي، بقصد تدمير الجماعة جزئيا.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الأدلة المستفيضة والتي تكشف على ارتكاب أعمال شديدة الوحشية، فإن أرمينيا لا تزال تتعمم بالإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة، التي ولدت، كنتيجة طبيعية مباشرة، الشعور بالإباحة في صفوف قيادتها وأدت إلى الحالة التي نواجهها الآن.

وتدين جمهورية أذربيجان بشدة أساليب الحرب الوحشية والفظيعة التي تستخدمها أرمينيا، والتي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل لضمان تحقيق العدالة والمساءلة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 35 و 40 و 86 و 135 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار علييف

السفير

الممثل الدائم